البحث
٦

دراسة تخطيطية لإنشاء
دار نشر بجامعة المنوفية

دكتورة/ حسناء محمود محجوب
مدرس المكتبات
كلية الآداب - جامعة المنوفية

مقدمة :

من الممكن البدء بمحاولة تعريف الناشر والنشر باعتبار أن الناشر هو "الشخص الحقيقي أو المعنوي الذي يستثمر أمواله في إنتاج الكتب فهو يدفع الأموال للمؤلف والمحرر والفنان والطابع .... إلخ ثم يسترد هذه الأموال من حصيلته في بيع الكتب بهدف تحقيق فائض من الأموال أكثر مما أنفق حتى يحقق الربح المطلوب" (١). أما النشر فهو " العملية التي بمقتضاها يتم توصيل الرسائل الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى القراء ومن ثم يتضمن النشر ثلاث حلقات أو مراحل متصلة لايمكن لأي منها قائمة بذاتها ومستقلة عن الآخرين أن تسمى نشراً ، بل يكتسب النشر جوهره ومعناه من تكامل هذه الحلقات أو المراحل الثلاث .أولى هذه الحلقات هي حلقة (التأليف) والطرف الرئيسي في هذه الحلقة هو المؤلف ... وثاني هذه الحلقات هي حلقة (التصنيع) أو الطباعة وهي مرحلة تجسيد الرسالة الفكرية في كيان مادي على شكل نسخ متعددة من الكتاب والطرف الرئيسي في هذه المرحلة هو الطابع... وثالث هذه الحلقات حلقة (التوزيع) أو التسويق وهي مرحلة توصيل الرسالة الفكرية التي تجسدت في النسخ المختلفة إلى القراء وهم الهدف النهائي أو المحطة الأخيرة للرسالة والطرف الرئيسي في هذه المرحلة هو الموزع أو بائع الكتب (٢).

وقد ارتبط النشر منذ قديم الزمن بالمكتبات حيث توجد صلة جذرية بين المكتبة والنشر كما أدت نشأة الجامعات وتطورها إلى ازدهار حركة النشر.

تاريخ النشر داخل الجامعات :

أجمعت المصادر التاريخية علي أنه مع نشأة الجامعات في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الميلادي انتقلت مراكز الحياة الفكرية من الأديرة إلى الجامعات كما ظهرت طبقة جديدة من القراء وأخذ الناسخون المتخصصون في عملية نسخ وبيع الكتب في ذلك الوقت ينظمون مع الأساتذة والطلبة تجارة نشطة للكتاب "ومع نمو الجامعات واحتياج الأساتذة إلى كتب ومراجع يستعينون بها على تحضير دروسهم أنشأت الجامعات مشاغل يقوم الناسخون فيها بنسخ المؤلفات التي لاغنى عنها نسخاً سريعاً ورخيصاً ، كما

نجد في ذلك العصر بعض الطلبة الأغنياء يكلفون الناسخين بنقل محاضراتهم ولذلك تجمع عدد كبير من هؤلاء الحرفيين حول الجامعات وكونوا بذلك مراكز أو أسواقاً لنسخ الكتب وأصبحوا جزءا هاما من الجامعة وخضعوا قضائياً للسلطات الجامعية في مقابل إعفائهم من الضرائب ، وكان هؤلاء الحرفيون خاضعين لرقابة الجامعة وإشرافها فكانوا لايعينون إلا بعد إجراء تحقيق عنهم للتأكد للجامعة من حسن سيرهم وكفايتهم المهنية ، وكانوا يدفعون تأميناً للجامعة ويحلفون اليمين القانونية أمامها وبعد تعيينهم يتم تحديد نشاطهم كما تتم مراقبتهم بانتظام ، وكانت الجامعة تشرف على تداول الكتب وتوزيعها إشرافاً ثقافياً واقتصادياً فحرصت على تحقيق المؤلفات التي لاغنى عنها للأساتذه والطلبة حتى لاتقع فيها أخطاء تغير معناها [٣].

وباختراع الطباعة وحدوث قفزة في عالم النشر أدخلت الجامعات المطابع في مشاغلها التي كانت تقوم بنسخ الكتب وأصبحت هذه المطابع ليست مجرد مكان لتصنيع المطبوعات وإنما أطلق عليها « مطابع النشر الجامعي » وكان هدفها خدمة العلم دون النظر إلى الربح المادي فقيل عنها "دار نشر غير هادفة للربح" .

"وقد اتسع مفهوم (المطبعة الجامعية) ليشمل في بعض الأحيان أنواعا من النشر تبدو تجارية على الرغم من خدمتها للأغراض التعليمية في واقع الامر وقد كانت أولى مطبعتين في هذه المجال مطبعة جامعة أوكسفورد (١٤٧٨) ومطبعة جامعة كامبردج (١٥٢١) فقد أنشئت هاتان المطبعتان في البداية لإصدار مؤلفات دينية ومؤلفات في أفرع المعرفة المختلفة التي كانت مألوفة في ذلك الوقت ، ولكن بالاضافة إلى ذلك فقد أفادت المطبعتان من الرعاية التي كفلتها لها الدولة وخاصة بما يختص باحتكار أنواع معينة من النشر والطباعة مثل الأناجيل وكتب النحو وبعض الكتب الكلاسيكية والكتب والمواد التعليمية أو الدراسية التي تدرس بالجامعة. وفي الوقت الحاضر تعتبر هاتان المطبعتان من أهم دور النشر التي لاتبلغ مطبوعاتها العلمية والتربوية الا قدرا يسيرا من جملة مطبوعاتها المتنوعة" [٤].

تاريخ النشر داخل الجامعات المصرية :

كانت بداية دخول النشر في الجامعة في مصر مع بداية انشاء الجامعة المصرية تقريبا ففي عام ١٩٠٨ طالب مصطفى صادق الرافعي الجامعة بتدريس مادة الأدب العربي بها وسرعان ما اكتشفت الجامعة أنه لايوجد في هذا الموضوع كتاب يبحث في جزئياته "فأعلنت الجامعة عن مسابقة لتأليف كتاب في (آداب اللغة العربية وتاريخها) على أن يمنح صاحب الكتاب الذي يقع عليه الاختيار مبلغ مائه وخمسون جنيها بالاضافة الى احتمال اختياره للقيام بتدريس هذا العلم في الجامعة وحددت لذلك سته شهور" (٥).

وقد ساهمت مكتبة الجامعة بعد افتتاحها بطبع ونشر بعض المحاضرات التي يلقيها الاساتذه بالجامعة حتى يستفيد منها الطلاب، وكانت باكورة الكتب التي نشرتها الجامعة عشرة كتب، خمسة منها باللغة العربية وأربعة باللغة الفرنسية وكتاب واحد باللغة الانجليزية.

وبتحويل الجامعة من مؤسسة أهلية الي مؤسسة حكومية ازداد نشاطها في مجال النشر وتولت الكليات هذا النشاط بل أخذ أحيانا شكل التنافس فيما بينها ، كما دخلت الجامعات الاخرى بعد انشائها هذا التنافس

" ولم يكن هناك تشريع أو لائحة تفرض على الكلية أو الجامعة أسلوبا معينا للنشر ولكن كان نشر كتاب معين يكون بموافقة مجلس الجامعة أو مجلس الكلية ولم يكن هناك لجنة منبثقة من مجلس الجامعة تتولى رسم سياسة معينة للنشر داخل الجامعة" (٦).

وقد كان لكل جامعة قانون مستقل ، وظل الحال كذلك حتى صدور القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم الجامعات ، وتوالت القوانين والتشريعات حتى آخر قانون تسير عليه الجامعات الآن وهو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ (٧). ولم ينشأ هذا القانون ضمن اللجان الفنية التي نص على إنشائها لجنة خاصة بالنشر واكتفى بأن يتولى مهامه نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث حيث نص في البند الثاني من المادة ٢٠ الخاصة بمهام نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث " الإشراف على شئون النشر العلمي في الجامعة وكلياتها وتنفيذ السياسة المرسومة في هذا الشأن والإشراف على شئون مكتبات

الجامعة وكلياتها واقتراح الخطة لتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات" (٨).

نشاط النشر في جامعة المنوفية :

من المعروف أن تتبع نشاط أية جامعة في أحد المجالات يكون بتتبع القرارات والقوانين التي أصدرها مجلس الجامعة في هذا المجال ولذا كان لزاما علينا تتبع القوانين والقرارات التي أصدرها مجلس جامعة المنوفية في مجال النشر .

ولكن للاسف لم يوجد لدى جامعة المنوفية "نشرة رسمية" تحصر هذه القوانين والقرارات فلذلك كان من الصعب تتبع هذا النشاط بدرجة كبيرة وإنما تم استعراض بعض هذه القرارات ومحاضر جلسات مجلس الجامعة في السنوات الاخيرة وقد ظهر من هذا الاستعراض أنه لاتوجد قرارات أو قوانين خاصة بالنشر أصدرها أو وافق عليها مجلس الجامعة سوى الموافقة لبعض الكليات على إصدار دوريات بها أو تدعيم دوريات بعض الكليات ومعنى ذلك أنه لاتوجد سياسة مرسومة للنشر في جامعة المنوفية .

النشر في ميزانية جامعة المنوفية "

من المتعارف عليه أنه يتم تخصيص مبلغ لكل جامعة من الموازنة العامة للدولة ، وتقوم الجامعة بتوزيع هذا المبلغ على بنود ومجموعات متفق عليها في جميع الميزانيات الحكومية تقريبا . وباستعراض هذه البنود والمجموعات وجدنا أن المجموعة (٢) والتي تشمل المستلزمات الخدمية هي التي تهمنا في هذا المجال لأنها تحتوي على "بند (٥) : نفقات طبع دوريات وحقوق تأليف" ويشمل هذا البند بدوره ثلاثة أنواع :

نوع (١) نفقات طبع .

نوع(٢) اشتراك في مجلات وجرائد

نوع(٣) نفقات إصدار كتب ومجلات .

وقد بلغت المخصصات المالية لهذا البند بأنواعه الثلاثة في ميزانية جامعة المنوفية في السنوات الأربع الأخيره كما يلي :

١٩٨٩/١٩٩٠	٥,٠٠٠	جنيهاً
١٩٩٠/١٩٩١	٨,٠٠٠	جنيهاً
١٩٩١/١٩٩٢	٦,٠٠٠	جنيهاً
١٩٩٢/١٩٩٣	١٢٥,٦٠٠٠	جنيهاً

ومن الملاحظ أنه ارتفع المخصص المالي لهذا البند في السنة الاخيرة(١٩٩٢/١٩٩٣) أضعاف السنوات السابقة ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الدوريات الاجنبية التي تم الاشتراك فيها لجامعة المنوفية في هذا العام لأن هذا البند يشمل -كما سبق القول- اشتراك المجلات والجرائد .

وخلاصة القول أن الذي يهمنا لأجل هذه الدراسة من استعراض هذا البند هو نوع (٥) الخاص بنفقات إصدار كتب ومجلات وذلك لأن النوع (١) نفقات الطبع يقصد به المطبوعات الدفترية (مثل السجلات، كرنيهات الطلاب، استمارات ، تذاكر مستشفى ... الخ) والنوع(٢) خاص بالاشتراك في المجلات والجرائد ، بينما النوع (٥) هو الخاص بنشاط النشر في جامعة المنوفية ويقتصر المخصص المالي لهذا البند على تدعيم بعض الدوريات التي تصدرها كليات الجامعة بحوالي ٢,٠٠٠ أو ٢,٥٠٠ جنيها سنويا فقط .

أهمية النشر داخل الجامعة :

يستطيع النشر أن يحقق عدة أهداف أهمها :

١ - أهداف عامة لخدمة الدولة (٩):

أ) نشر تخصصات دقيقة تلقى صعوبة نشرها تجاريا .

ب) المحافظة على التراث وذلك بالعمل على إحياء الأعمال التراثية وتحقيقها ونشرها والاطمئنان إلى سلامة نصوص دينية أو أثرية أو وثائقية يصعب على الناشر التجاري نشرها .

جـ) ازدهار حركة الترجمة وذلك بترجمة الكتب والموضوعات التي يصعب على الناشر التجاري أن يجد مترجمين لها وكذلك تنظيم عملية الترجمة ومنع التكرار فيها .

٢- أهداف لخدمة المجتمع المحلي للجامعة :

وذلك بممارسة النشر في هذه المجتمعات (محافظة المنوفية) فمن المعروف أن مشروعات النشر التجاري تتمركز في المدن الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية مما يؤدي إلى إهمال تاريخ وحضارة ولهجات المناطق الاقليمية ، والدليل على ذلك أنه لايوجد ناشر في محافظة المنوفية ويوجد فقط متجر توزيع لدار المعارف

٣- أهداف لخدمة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بها ، أهمها :

ا) تنشيط عمليات التبادل بين الجامعة والجامعات الأخرى والهيئات العلمية والمراكز البحثية سواء داخل مصر أو خارجها .

ب) يعتبر النشر حلقة تعارف علمية بين أعضاء هيئة التدريس بمختلف تخصصاتهم .

ج) إمداد الدارسين وطلاب الابحاث بمؤلفات أعضاء هيئة التدريس بأسعار في متناول الفرد العادي وتشجع على اقتناء الكتب .

د) تساعد الشباب من أعضاء هيئة التدريس على الابتكار والتأليف .

ه) مساعدة أعضاء هيئة التدريس في عمليات الترقي للدرجات الأعلى .

و) توفير عائد مالي يساهم في تحقيق أهداف الجامعة .

دوافع النشر داخل جامعة المنوفية :

هناك دوافع عامة للنشر داخل جامعة المنوفية وهي تنبثق من أهمية النشر داخل الجامعات ، وقد سبق الحديث عنها في الفقرة السابقة ، وهناك دوافع خاصة بجامعة المنوفية تتلخص في :

أولا : عدم وجود ناشر في محافظة المنوفية سوى متجر توزيع لدار المعارف، ومن هنا يأتي دور الجامعة في خدمتها لمجتمعها المباشر وممارسة النشر في هذا المجتمع المحروم من مثل هذه الخدمات.

ثانيا : توفر عناصر النشر الأساسية في جامعة المنوفية وهي:

العنصر الاول : التاليف أو المؤلف : فهو متوافر في جامعة المنوفية وبأشكال متعددة أهمها:

١- مما لاشك فيه أن جامعة المنوفية لديها رصيد من أعضاء هيئة التدريس الذين يملكون القدرات الفائقة لخلق إنتاج فكري جديد ومبتكر في كافة المجالات .

٢- لدى جامعة المنوفية رسائل جامعية يقوم أبناؤها بإعدادها وتحوى مادة علمية غير مسبوقة .

٣- لديها البحوث العلمية التي تجريها المراكز البحثية التابعة لها وكذلك البحوث التي تلقى في المؤتمرات التي تنظمها .

٤- لديها الكتب الدراسية التي يقوم أعضاء هيئة التدريس بتدريسها أثناء العام الدراسي بالجامعة .

٥- لديها قسم المكتبات بكلية الآداب الذي يستطيع أن يقوم بإعداد مشروعات بيليوجرافية ومرجعية تفيد الجامعة ذاتها وتستطيع بنشرها وتوزيعها أن تفيد عملية النشر كذلك مثل قوائم بمقتنيات المكتبات بالجامعة -نشرات تكشيف واستخلاص- قوائم بالرسائل التي لاتزال تحت الإعداد ... وما إلى ذلك .

٦- لديها الدوريات العلمية المتخصصة التي تقوم بعض الكليات بإصدارها وتتعثر بعض الكليات في المحافظة على انتظامها تستطيع الجامعة أن تقوم بتجميعها تجميعات موضوعية تكتسب القوة في المجال الموضوعي والانتظام في الصدور .

العنصر الثاني : الطابع أو التصنيع :

تملك جامعة المنوفية مطبعة متواضعة الي حد ما في إمكاناتها الطباعية وخصوصا إذا تم تقسيم المطبعة إلى خط لتصنيع الإنتاج الفكري وخط لتصنيع المطبوعات الدفترية من دفاتر وسجلات وكرنيهات للطلاب ونتائج وتقاويم سنوية ... وما إلى ذلك ويمكن معالجة ذلك بتدعيم المطبعة تكنولوجيا أو بالتعاون مع بعض المطابع الخاصة حتى يتم التدعيم الكامل للمطبعة .

العنصر الثالث : البائع أو التوزيع :

لايعتبر عائقا يعوق عملية النشر ويمكن توافره بسهولة داخل جامعة المنوفية فعلى سبيل المثال :

* يكفي حجرة داخل كل كلية من كليات الجامعة ويخصص لها موظف من العمالة المتوافرة في الجامعة فيكون الحد الأدنى لمركز توزيع مطبوعات الجامعة .
* مكتبات الجامعة وكلياتها فبشرائها نسخا من مطبوعات الجامعة سيكون عاملا أساسيا في عملية توزيع هذا الإنتاج إلى جانب الدعاية والإعلان عنه .
* المؤتمرات التي تقيمها الجامعة وكلياتها يمكن أن تكون وسيلة من وسائل الدعاية والتوزيع لهذه المطبوعات . فمع كل مؤتمر يقام معرض لهذه المطبوعات .
* الاتفاقيات التبادلية مع الناشرين التجاريين ومراكز النشر في المحافظات الأخرى علي أن تقوم الجامعة بتوزيع مطبوعاتهم في محافظة المنوفية ويتولوا هم توزيع مطبوعاتها في محافظاتهم .
* أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يمكن الاستفادة منهم كذلك في عمليات الدعاية والإعلان عن مطبوعات الجامعة في المؤتمرات والمحافل الدولية التي يحضرونها سواء داخل مصر أو خارجها .
* وما إلى ذلك من الوسائل السهلة البسيطة التي يمكن أن تتوفر لدى جامعة المنوفية لتغطي هذا العنصر الأساسي من عناصر عملية النشر .

العنصر الرابع : الناشر :

هو العنصر الوحيد الذي ينقص جامعة المنوفية .

تخطيط دار نشر جامعة المنوفية :

حتي تكتمل عناصر النشر في جامعة المنوفية لابد من وجود الناشر الذي يقوم بدوره في تجميع العناصر الثلاثة للنشر والتنسيق بينها وأداء وظيفته الطبيعية ، وكما سبق القول فإن هذا العنصر لايوجد في جامعة المنوفية . لذلك فسوف نقوم بالتخطيط لوجود "وحدة" أو

"إدارة" تقوم بوظيفة الناشر داخل الجامعة ويمكن أن نطلق عليها (دار نشر جامعة المنوفية). وفي البداية يجب أن تكون هذه الدار وحدة ذات طابع خاص تتمتع بكافة مزايا الوحدات الخاصة التي يحققهاالقانون الخاص بها من استقلال فني ومالي وإداري.

ويكون تشكيل الدار من مجلسين :

مجلس إدارة "

يختص بوضع خطة عمل الدار وتحديد الخدمات التي تؤديها ووضع النظام الداخلي واعتماد الميزانية السنوية ... وما إلى ذلك من العمليات الإشرافية والإدارية .

ويتكون هذا المجلس من :

رئيس المجلس (رئيس الجامعة)

نائب رئيس المجلس (نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث)

مدير الدار

مدير مطبعة الجامعة

رئيس قسم المكتبات بكلية الآداب بالجامعة

(٤) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

(٣) من خارج الجامعة

مجلس النشر :

ويختص بتوجيه نشر المطبوعات فيما عدا الدراسية . ويتكون من

- مدير الدار .
- (٥) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة
- (٣) من أعضاء من رجال الفكر والثقافة من خارج الجامعة .

وتتكون الدار من ثلاثة اقسام أو إدارات :

* **إدارة النشر :**

وهي التي تقوم بعملية التحرير والإنتاج الفني لمطبوعات الدار أي استلام المخطوط

من المؤلف وعرضه علي مجلس النشر والتعامل مع المطبعة ... إلخ

إدارة التسويق

تتولى التسويق الداخلي والخارجي كما تتولى كذلك شئون المعارض ومكتبات البيع لكافة مطبوعات الدار .

*** إدارة الشئون المالية والادارية :**

تتولى المشتريات وشئون العاملين وشئون الحسابات ... وما إلى ذلك من شئون مالية وإدارية .

وتتكون ميزانية الدار من :

١- المبالغ المخصصة للمجموعة(٢) من بند (٥) من ميزانية الجامعة .

٢- مبلغ يخصص للدار سنويا من ميزانية الجامعة أو الصناديق الخاصة .

٣- صافي إيرادات المبيعات .

٤- مقابل الخدمات التي تؤديها الدار للغير .

٥- التبرعات أو أية موارد خارجية يقبلها مجلس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس إدارة الدار.

مصادر الدراسة

(١) محمد سيد محمد - صناعة الكتاب ونشره - ط١ - القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٣، ص ٢٣٦ (اقتصاديات الإعلام ٢) .

(٢) شعبان خليفة، الكتاب الدولي : دراسة مقارنة في حركة النشر الحديث، ط١ - القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٣ - ص ١٩ - (موسوعة النشر الحديث ١) .

(٣) خليل صابات ، وسائل الاتصال : نشأتها وتطورها، ط٣ - مزيدة ومنقحة - القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ - ص.ص ١٦ - ١٧ .

(٤) أنجليش ، موريس، مطبعة الجامعة في خدمة العلم - رسالة اليونسكو - ع ١٣٤ ، أغسطس ١٩٧٢ - ص ٢٩ .

(٥) الجامعة وأدبيات اللغة العربية وتاريخها – اللواء – ع ٢٩٢٥ ، أبريل ١٩٠٨ ، في "عبد المنعم الدسوقي الجميعي" الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ – ١٩٤٠ القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٣، ص ٢٦ .

(٦) حسناء محمود محجوب ، النشر الأكاديمي بالجامعات المصرية : مع التركيز على جامعات القاهرة ، عين شمس ، الأزهر ، حلوان ، القاهرة : كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ – ص ٢٥ – رسالة دكتوراه بقسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إشراف أحمد أنور عمر .

(٧) لتتبع التطور التشريعي للنشر داخل الجامعات المصرية :

انظر : حسناء محمود محجوب ... المرجع السابق ص.ص ٢٦ – ٣٣ .

(٨) المجلس الأعلى للجامعات ، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات – القاهرة المجلس ، ١٩٧٥ – ص ١٨ .

(٩) تم تجميع هذه الأهداف من العديد من المصادر أهمها :

(أ) أحمد عيسى ، الجامعات وحركة النشر – مجلة الكتاب العربي – ع ٥، يوليو ١٩٧٠– ص.ص ٢ – ٥ .

B- Altabch, Philip G. Publishing in Developing countries.- International Social Sci. J.- No. 3, 1974...

C- ----------, Scholarly publishing in third world.- Lib. Trends.- 26, Spr. 1978,- pp. 489-503.

D- Horner, Shirly. Cabridge University Press : 400 years a publisher.- Publihsers weekly, 225, March 1984.- pp. 28-30.

E- McGrath, A. Cambridge (University Press) Looks back on four centuries.- Wilson Lib. Bull.- 59, Oct. 1984.- pp. 114-115.